توظيف أموال النفط السعودي في مواجهة حلف بغداد

أ.م. د. أمير علي حسين
أزهار مردان جعفر
جامعة ميسان–كلية التربية–قسم التاريخ

المقدمة

يرتبط تاريخ المملكة العربية السعودية المعاصر ارتباطا وثيقا بالنفط ،فالمملكة العربية السعودية تدين بثقلها السياسي الكبير اقليميا ودوليا الى النفط بالدرجة الاولى اذ اعطاها مدى واسعا من المكانة والنفوذ ويتضح ذلك من خلال توظيف اموال النفط لمواجهة حلف بغداد حيث وجدت المملكة العربية السعودية في هذا الحلف تهديدا مباشرا لها ،اذ كان الملك سعود يرى فيه تقوية للعراق الهاشمي على حساب المملكة لذلك سعت المملكة العربية السعودية منذ البداية وبشكل حثيث للوقوف بوجه هذا الحلف.

وهذا البحث يهدف الى تسليط الضوء الى بدايات عقد حلف بغداد وكذلك الاسباب التي دعت السعودية الى معارضة هذا الحلف والى كيفية استخدام المملكة العربية السعودية لأموال النفط لمواجهة حلف بغداد في كل من سوريا ولبنان والاردن ،اذ لم تتوانى حكومة الرياض من استخدام اموال نفطها لمنع الدول العربية وتشجيعها للحيلولة دون دخولها في عضويته، اذ قامت بتقديم الاموال الى كبار رجال السياسة والى الصحف المعارضة للحلف لمنع نجاحة وقد تمكنت المملكة بالفعل من افشال الحلف ومنع الدول العربية من الانضمام اليه .

اولا: بدايات عقد حلف بغداد:

تشكل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للدول الغربية مركز نفوذ مهم، وذلك للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها من الناحية العسكرية ، كذلك تعد المنطقة مركزا لأكبر احتياطي من النفط عالمياً ، إضافة إلى قربها من الاتحاد السوفيتي وهذا ما أثار مخاوف الدول الغربية ،وبصورة خاصة الولايات المتحدة الامريكية من امتداد النفوذ السوفيتي إليها().

إذ أن الولايات المتحدة الامريكية اعتمدت منذ نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينات على الأداة الاقتصادية في مكافحة التغلغل الشيوعي في المناطق المختلفة من العالم، انطلاقاً من سياسة الاحتواء()، غير أنها أدركت ان ثمة فجوة في سياسة الاحتواء التي انتهجتها، فقد كان العون الاقتصادي والمساعدة العسكرية والفنية التي كانت تقدمها ضمن سياسة الاحتواء غير كافية، لمنع توغل النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط().

الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن وسائل أكثر فاعلية لحصر وتطويق الاتحاد السوفيتي، لذلك عملت على توقيع عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدفاعية والعسكرية مع الدول التي تتاخم الاتحاد السوفيتي، إذ نجحت في تنفيذ ذلك من خلال عقدها حلف شمال الأطلسي()، الذي تمكنت من خلاله عزل وتطويق الاتحاد السوفيتي من الغرب(). كذلك تمكنت من تطويقه من الجنوب من خلال حلف شرق آسيا() ،ولم يبق إمام الولايات المتحدة سوى العمل على سد الثغرة التي تشكلها المناطق الواقعة بين نطاق الحلفين من خلال ربط دول تلك المنطقة بحلف تحت رعايتها وقد تم ذلك بعقد حلف بغداد().

ومن الجدير بالذكر ان فكرة الحلف لم تكن وليدة عام ١٩٥٥ تحديداً، ذلك أن بداية التفكير في إقامة تحالف يضم القوى الغربية الكبرى واكبر عدد ممكن من دول منطقة الشرق الأوسط ترجع إلى عام ١٩٥١م ، إذ تقدمت الدول الغربية بمشروع يهدف إلى عقد اتفاقية منظمة عسكرية جماعية للدفاع عن الشرق الأوسط، عرف باسم (قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط) ()، وخاصة بعد إلغاء مصر معاهدة التحالف والدفاع المشترك المعقودة بينها وبين بريطانيا في عام ١٩٣٦()، لكن مصر رفضت الانضمام إلى هذا الحلف مما أدى إلى انهياره نتيجة لفشل المشروع السابق عادت بريطانيا عام ١٩٥٢ لتطرح فكرة إنشاء مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط()، عوضاً عن مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفضته مصر، وكان نصيب هذا المشروع الفشل أيضاً ، وذلك نتيجة لمعارضة مصر وسوريا له، كما ان دعم الولايات المتحدة الامريكية كان ضعيفاً له ، الأمر الذي جعل بريطانيا تعدل عن هذه الفكرة().

حرصت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دوايت ايزنهاور()(Dwight Eisenhower) على ربط دول منطقة الشرق الأوسط بمنظومة من التحالفات السياسية لتطويق الاتحاد السوفيتي()، ولا سيما بعد أن أدركت واشنطن ان دول المنطقة غير مستعدة في الوقت الحاضر لمواجهة الخطر السوفيتي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي، جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) () عام ١٩٥٣، حيث لاحظ ان كثيراً من بلدان الجامعة العربية منشغلة بصراعها مع إسرائيل ، او مع بريطانيا وفرنسا حتى انها لا تعير اهتماماً كبيراً للشيوعية السوفيتية().

ونتيجة لما تقدم أخذت الولايات المتحدة الامريكية مع بداية عام ١٩٥٤، تحاول دفع تركيا لتعرض على باكستان مشروع معاهدة صداقة وتعاون، تكون نواة لتشكيل حلف دفاعي في المنطقة()، وقد تحقق ذلك الارتباط بين

باكستان وتركيا في ٢ نيسان عام ١٩٥٤م، بعقدهما معاهدة دفاعية مشتركة بينهما وقد باركت الولايات المتحدة الامريكية تلك المعاهدة ، ووعدت بتقديم كافة المساعدات العسكرية والاقتصادية لكلا الدولتين().

وبذلك بدأت أولى الخطوات لإنشاء حلف بغداد، فبعد عقد التحالف التركي الباكستاني اتجهت أنظار المسؤولين في تركيا والباكستان نحو العراق لإقناعه بضرورة الدفاع المشترك بوصفه من الدول التي اصطلح على تسميتها بـ(دول الحزام الشمالي) المجاورة للاتحاد السوفيتي().

ونتيجة لذلك شهد النصف الثاني من عام ١٩٥٤ حراكاً سياسياً عراقياً –تركياً كبيراً بهذا الصدد، وقد توج ذلك بزيارة رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس إلى بغداد مطلع عام ١٩٥٥، إذ صدر في الثاني عشر من كانون الثاني بيان مشترك أعلنت فيه كلا الدولتين قرارهما بعقد اتفاق مشترك بينهما هدفه تأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط من خلال التعهد المتبادل بصد أي عدوان يقع على أي من الدولتين من أي جهة كانت وان الدولتين ستسعيان قبل التوقيع على الاتفاق رسمياً للانفتاح على دول المنطقة التي قد تبدي رغبة في الانضمام إلى الحلف().

احدث البيان المشترك ردود فعل مؤيدة في الغرب ، إذ عبرت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا عن دعمهما له، لأن كليهما كان يرى بأنه خطوة مهمة تجاه الاستقرار والأمن في المنطقة ، وضد العدوان وهو ما صرح به دالاس علناً في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٥ بشأن البيان العراقي التركي واصفا إياه بانه تطور بناء().

كانت تلك التطورات السياسية هي البداية التي مهدت فيما بعد لعقد الميثاق الذي عرف باسم حلف بغداد، والذي عد في حينه سلاحاً عسكرياً ضد الاتحاد السوفيتي ،وفي الوقت ذاته أداة سياسية للقوة البريطانية والعراقية في الشرق الأوسط، ولذا كان المؤسسون له يأملون في ضم بعض الدول العربية اليه().

ثانيا: اسباب معارضة المملكة العربية السعودية لحلف بغداد:

وجدت المملكة العربية السعودية في هذا الحلف تهديداً مباشراً لها ، إذ كان الملك سعود يرى فيه تقوية للعراق على حساب المملكة العربية السعودية كما أن الموقف السعودي كان مبنياً على خلفية التنافس العائلي بين آل سعود والأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق آنذاك()، فضلاً عن ان تبني بريطانيا الفوري لهذا الحلف، مع وجود الخلاف الحدودي بين الطرفين حول واحة البريمي، إضافة إلى ذلك توتر العلاقات السعودية الامريكية آنذاك بسبب الاتفاق السعودي مع الملياردير اليوناني أرسطو سقراط اوناسيس()، لتأسيس شركة وطنية لنقل النفط السعودي الامر الذي دفع السعودية للنظر إلى هذا الحلف بعين الريبة، إذ شعرت بأن هذا الحلف سيؤدي إلى ازدياد النفوذ البريطاني والعراقي في المنطقة().

وقد اتفق الموقف السعودي إزاء الحلف مع موقف مصر التي عارضته منذ البداية، إذ رأت فيه تطويقا لها ، وبأنه مؤامرة تنفذها بريطانيا وحليفتها إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة مستهدفة فتح ثغرة في الموقف العربي، وبالتالي التمهيد لضرب القومية العربية للإبقاء على تبعية العالم العربي وتعطيل كل إمكانية للتقارب أو التجمع بين دوله ، كما رأت أن الغرب بالغ في تصوير الخطر السوفيتي على أمن الدول العربية ، متناسيا إسرائيل وتهديدها لأمن واستقرار المنطقة().

لذلك سعت المملكة العربية السعودية بشكل حثيث للوقوف بوجه هذا الحلف ، واجتهدت في تشجيع الدول العربية الأخرى للحيلولة دون دخولها في عضويته ، ولم تتوانى المملكة عن تقديم الإغراءات المالية لدعم مواقف الدول المناهضة لحلف بغداد()، إذ شهدت منطقة الشرق الأوسط حالة من الصراع السياسي الشديد بين العراق وتركيا ومن ورائها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من جهة ، لكسب تأييد المزيد من الدول العربية للحلف ، وبين السعودية ومصر من جهة أخرى، والتي عملت على عزل وتطويق العراق ليبقى العضو العربي الوحيد فيه، وبالتالي إفشال الخطط العراقية التركية الغربية() .

ثالثا: توظيف اموال النفط السعودي لمنع سوريا الدخول الى حلف بغداد

كانت سوريا تمثل ساحة الصراع الأولى بين هذه الدول المتنافسة ، إذ تعرضت إلى ضغط شديد من قبل دول الحلف من اجل ضمها اليه، إذ أدركت هذه الدول ان فشلة ونجاحه يتوقفان إلى حد كبير على موقف سوريا منه، فإذا انضمت اليه فان انضمام الاردن ولبنان يصبح سهلاً، فيتحقق بذلك الهدف من الحلف، وهو تشكيل طوق جديد يدعم تركيا وإيران وباكستان عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي().

ولذلك قام رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس بزيارة بغداد ، وفي طريق عودته الى انقره قام بزيارة سوريا في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٥ لدعوة الحكومة السورية الى الانضمام إلى حلف بغداد، وخلال الزيارة التقى كلا من هاشم الاتاسي()، رئيس الجمهورية وفارس الخوري()، رئيس الوزراء().

جوبهت تلك الزيارة بمعارضة شعبية، تمثلت بالتظاهرات التي عمت مختلف انحاء سوريا، وخاصةً في دمشق وحلب، وقد هتف المتظاهرون بسقوط حكومة الخوري ونددوا بالبيان العراقي التركي، واستخدمت الحكومة الشدة في مواجهة المتظاهرين، مما سبب اضراراً في الارواح والممتلكات، كما انتقد عدد من النواب السوريين هذه الزيارة في جلسة مجلس النواب السوري التي عقدت في ١٥ كانون الثاني من العام نفسه، كما انتقدوا بشدة سياسة حكومة الخوري من الحلف() .

كما اتضح موقف سوريا كذلك في الاجتماع الذي عقد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ في القاهرة والذي دعا إليه رئيس مصر جمال عبد الناصر من اجل اتخاذ موقف موحد من حلف بغداد إذ اتضح بأن حكومة فارس الخوري لم تنضم إلى حلف بغداد، ولكنها سهلت مهمة العراق للتوقيع عليه وذلك عندما خلقت الارتباك داخل اجتماعات القاهرة، وهذا ما يثير الشكوك حول حقيقة علمها المسبق بخطة الحلف ويشير إلى وجود تنسيق سوري – عراقي يسهل توقيع الحلف من قبل العراق اولاً، ثم تنضم اليه سوريا والأردن ولبنان بعد ذلك().

أدى موقف وزارة فارس الخوري في اجتماع القاهرة إلى قيام المملكة العربية السعودية بالسعي لإسقاط حكومة فارس الخوري ، لئلا ينتهي بها المطاف بالموافقة على الانضمام الى الحلف(). وقد انتهجت المملكة السعودية في سبيل تحقيق ذلك اسلوباً تمثل في تقديم الأموال لأغراء عدد من المسؤولين السياسيين ، وعدد من الصحف السورية للضغط باتجاه إسقاط حكومة فارس الخوري().

ومن اجل تحقيق ذلك الهدف ذكرت بعض التقارير أن السعوديين قد أنفقوا مبالغ وصلت إلى ٦٠٠ ألف ليرة سورية، قامت المملكة بتوزيعها على عناصر مؤيدة للرئيس السوري السابق وزعيم الحزب الوطني شكري القوتلي()، وعدد من نواب العشائر() لتصعيد حدة المعارضة للحكومة ، وقد تمكن السعوديين من تحقيق نجاح ملحوظ ، إذ ابدى كبار ضباط الجيش تذمرهم من سيطرة حزب الشعب على الحكومة، كما عمت التظاهرات شوارع دمشق ، تزامن ذلك مع النشاط الحثيث الذي قام به(محمود رياض)() السفير المصري في سوريا إذ نقل إلى بعض الأوساط السياسية السورية استياء الرئيس عبد الناصر من موقف رئيس الحكومة السورية خلال اجتماع القاهرة ، ونتيجة لهذه الأزمة الحكومية اجتمعت قيادة الحزب الوطني وقررت سحب أعضائها من الحكومة، فاضطرت وزارة فارس الخوري الى الاستقالة في مطلع شباط ١٩٥٥م().

وبذلك تمكنت الدبلوماسية السعودية من تحقيق هدفها، إذ أكد كل من رئيس الوزراء المستقيل فارس الخوري وكذلك الرئيس السوري هاشم الاتاسي، بأن الاموال السعودية لعبت دورا كبيرا، إلى جانب الضغوط التي مارستها الحكومة المصرية، في إسقاط الحكومة السورية().

قام الرئيس هاشم الاتاسي بأسناد الوزارة إلى معارضي الأحلاف ، لذلك تشكلت في يوم ١٢ شباط ١٩٥٥ وزارة جديدة برئاسة صبري العسلي()، وجاء معه خالد العظم(). كنائب لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع والخارجية، إذ كانت الوزارة تمثل العناصر المؤيدة لصبري العسلي في صفوف الحزب الوطني مع فريق الكتلة الديمقراطية التي يتزعمها خالد العظم وبعض العشائر والمستقلين ، وقد نالت ثقة البرلمان على أساس عدم الانضمام إلى حلف بغداد().

عد وصول حكومة العسلي إلى الحكم، انتصاراً للقوى المعادية للأحلاف () اذ قام بعد توليه منصب رئيس الوزراء بتحديد سياسة حكومته في بيان وزاري ألقاه أمام البرلمان في ٢٢ شباط اكد فيه مسانده سوريا للأقطار العربية التي لم تستكمل بعد استقلالها واكد "الحفاظ على الاستقلال السوري والنظام الجمهوري، والالتزام بقرارات الجامعة العربية وميثاقها"().

لم تقف الحكومة العراقية مكتوفة الأيدي حيال الضغط الذي مارسته السعودية ومصر على سوريا ، وإنما أرسلت توفيق السويدي في نيسان ١٩٥٥ إلى سوريا لإقناع المسؤولين هناك بالانضمام إلى الحلف الا انه وجد التباعد عن الحلف واضحاً في موقفهم المعارض لذلك اعتقد بان ضم سوريا إلى الحلف أمر غير ممكن().

إن المملكة العربية السعودية لم تفتر عن تقديم الدعم المالي للعناصر والأحزاب المعارضة للحلف والمناوئة لبغداد، وقد شخص السفير الأمريكي في دمشق جيمس موس(James Moss) ذلك الوضع في تقرير رفعه إلى وزارة الخارجية الامريكية في السابع من أيار ١٩٥٥ ، ذكر فيه ان الحالة في سوريا تشبه" لعبة جر الحبل بين السعودية والعراق"، وأكد على ان المملكة العربية السعودية تعمل باستمرار على تقديم الرشاوى إلى العناصر التي وصفها بـ "اليسارية والانتهازية" في سوريا للوقوف بوجه العراق وحلف بغداد، كما أضاف بان الحكومة السورية الجديدة فيها عناصر "فاسدة" واقعة تحت تأثير المال السعودي، وبين ان ثمة معلومات لديه عن وصول أموال سعودية توزع باستمرار وبشكل واسع على السياسيين والعناصر المؤيدة للرياض في سوريا وذلك وفقاً لتقارير كثيرة توفرت لديه من مصادر محلية وصفها بالموثوقة().

لم ينقطع وصول الأموال السعودية عن دمشق ، بل ازداد تدفقها طول أشهر صيف عام ١٩٥٥، وذلك بسبب قرب انتهاء المدة القانونية للرئيس هاشم الاتاسي الذي كانت مدة رئاسته تنتهي في أيلول ١٩٥٥، لذلك فقد قام مجلس النواب السوري بتحديد يوم الخامس عشر من شهر آب من العام نفسه موعداً لأجراء الانتخابات لاختيار رئيس جديد للبلاد().

وقد ترشح لمنصب الرئاسة كل من زعيم الحزب الوطني شكري القوتلي، وزعيم المستقلين خالد العظم وزعيم حزب الشعب ناظم القدسي()، إذ جرى التنافس بين كل من شكري القوتلي وخالد العظم، إما ناظم القدسي فقد انسحب من الانتخابات بسبب عدم حصوله على أغلبية كافية()، وقد بدأ شكري القوتلي حملته الانتخابية بسلسلة من التصريحات طالب فيها بالإسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي ، وكان في ذلك مؤشر كاف لتأييده لسياسة رفض الأحلاف().

وبناءً على تصريحات القوتلي سارعت المملكة العربية السعودية وبالتعاون مع مصر إلى دعم حملته الانتخابية ضد منافسه خالد العظم()، واصبح المال سلاح المعركة الانتخابية الأول، إلى جانب التأثير السياسي والدعائي، فكانت الحكومة المصرية قادرة على توفير التأييد السياسي للقوتلي، بينما تكفلت الحكومة السعودية بتقديم الدعم المالي ، وطرحت أصوات أعضاء مجلس النواب السوري، الذي كان عليه ان ينتخب رئيس الجمهورية، في شبه مزاد علني وصل فيها صوت النائب الواحد في المرحلة الحرجة من الانتخابات إلى ربع مليون ليرة سورية() ، كما قامت المملكة العربية السعودية بتخصيص مبلغ ١٠٠٠٠ الاف ليرة سورية شهرياً إلى عدد من الصحف السورية من اجل القيام بحملة إعلامية منسقة لدعم القوتلي وخلق رأي عام متعاطف معه وضاغط على مجلس النواب السوري().

وبفضل ضخ الأموال السعودية وفي المراحل الأخيرة من الانتخابات اصدر قرار من قبل حزب الشعب لسحب ترشيحه للعظم ودعمه ترشيح القوتلي، إذ فاز بأغلبية الأصوات(٩١) صوتاً على أنَّ يباشر مهام منصبه الجديد في ١٦ أيلول ١٩٥٥().

ومما يدل على تدفق الأموال السعودية لدعم القوتلي فان عددا من النواب السوريين قد ابدوا امتعاضهم من عروض المال الكثيرة التي جاءتهم لدعم القوتلي، ولعبت السخرية دورها، إذ عند فرز الأصوات في البرلمان ظهرت ورقة تحمل اسم السفير السعودي في دمشق ، وأمام هذا التدخل السافر الذي جعل الديمقراطية السورية مهزلة بأيدي السعودية ومصر، قدم العظم ووزيرا (حزب البعث)، استقالتهما من الحكومة وبذلك كان وصول القوتلي إلى سدة الرئاسة الأولى مؤشراً لتزايد النفوذ السعودي في سوريا().

بادر شكري القوتلي بتكليف سعيد الغزي()، بتشكيل الحكومة في ١٣ أيلول ١٩٥٥ ، وفي ١٩ من الشهر نفسه ، ناقش مجلس النواب البيان الوزاري الذي تحدث عن سعي الحكومة الى تحقيق الوئام بين الأشقاء ورفض الاشتراك في حلف بغداد، والتأكيد على عزم سوريا على تعزيز علاقتها مع جميع الدول الأجنبية().

وكان نوري السعيد في ذلك الوقت يواجه ضغطا بريطانيا بهدف دفعه إلى تقديم الأموال إلى الصحف والسياسيين في سوريا ، سواء كان ذلك بالرشوة المباشرة أو غير المباشرة، لموازنة النفوذ السعودي المعتمد على توزيع الأموال، غير انه أشار إلى إن محاولة مجاراة الرشاوي السعودية ستكون عديمة الفائدة لأن السياسيين المرتشين في دمشق يمكنهم الحصول دائماً على أموال أكثر من السعودية().

كان نوري السعيد يرى أن تسعين بالمائة من الاضطرابات التي حصلت في سوريا ترجع إلى الأموال السعودية المصروفة فيها ، وكان يناشد المراقب الأمريكي في حلف بغداد لإيجاد سبيل لوقف مدفوعات شركة الارامكو للسعوديين مدة ستة أشهر على الأقل، وأعلن رأيه في " ان هذا لو حدث فأن الوضع كله سيتغير في سوريا

ولبنان والأردن وحتى في مصر نفسها، وسيصبح بالإمكان تحقيق الاهداف التي تبدو مستحيلة في هذه المرحلة كإيجاد تسوية عربية – إسرائيلية" ().

من جانب آخر قامت المملكة العربية السعودية بتقديم قرض إلى الحكومة السورية لتقوية موقفها الاقتصادي وتعزيز موقفها الرافض لحلف بغداد ، إذ قامت بدفع مبلغ عشرة ملايين دولار بدون فائدة إلى الحكومة السورية ، وتأجيل تسديد قسط القرض المستحق على سوريا مطلع عام١٩٥٥، الذي كانت سوريا قد حصلت عليه من المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٠ ومقداره ستة ملايين دولار، وبذلك يصبح مجموع القرضين ١٦ مليون دولار، على ان تقوم الحكومة السورية بتسديد مجموع القرضين تدريجياً اعتباراً من مطلع عام ١٩٦١ على عشرة أقساط سنوية متساوية مقدار كل قسط منها مليون وستمائة ألف دولار().

كما دارت في الوقت نفسه مباحثات لعقد اتفاق اقتصادي وتجاري وبموجب هذا الاتفاق تقوم المملكة العربية السعودية بإعفاء البضائع المستوردة من سوريا من الرسوم الكمركية ومن إجازات الاستيراد والتصدير().

رابعا: توظيف اموال النفط السعودي لمنع لبنان من الدخول الى حلف بغداد

شهدت لبنان صراعاً لم يختلف في أبعاده كثيراً عن الصراع الذي شهدته سوريا بين قوى حلف بغداد والقوى المعارضة له، إذ اقترح نوري السعيد على عدنان مندريس ان يقوم بزيارة لبنان على رأس وفد لإجراء مفاوضات تمهيدية مع الرئيس اللبناني كميل شمعون() بشأن تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ، وقد أكد الوفد لشمعون انه في حالة انضمام لبنان إلى الحلف فانه سيحصل على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الامريكية وستعمل الأخيرة بالاشتراك مع بريطانيا وتركيا على تسليح وتجهيز وتدريب الجيش اللبناني، وكذلك تعهد تركيا للدفاع عن حدود لبنان في حال تعرضها للاعتداء، كما قدم مندريس إثناء الاجتماع في الرئيس اللبناني نسخه عن الحلف العراقي التركي ودعاه إلى الانضمام().

كما قام مندريس بعقد اجتماع مع رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح(). وقد صرح وزير الخارجية اللبناني الفريد نقاش عقب الاجتماع (بأن الرئيس التركي سلم رئيس الوزراء اللبناني نسخه من الحلف العراقي التركي ودعاه للانضمام اليه، وأضاف قائلاً بأن سامي الصلح، ابلغ مندريس بأن لبنان سيستشير الدول العربية قبل تقرير موقفه ().

كما كان الموقف اللبناني في مؤتمر القاهرة الذي اجتمع فيه رؤساء الحكومات العربية يميل إلى الموقف العراقي ، وعدت الحكومة اللبنانية الحلف التركي منسجما مع مقررات مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في كانون الأول ١٩٥٤ الذي رحب بالتعاون بين الدول العربية().

من خلال ما تقدم نستدل إلى أن الحكومة اللبنانية قد أبدت موافقة مبدئية للمشاركة في حلف بغداد ونتيجة لهذا الموقف قامت السعودية من جانبها بالضغط على لبنان من اجل عدم الدخول الى الحلف إذ هدد الملك سعود الحكومة اللبنانية بفرض عقوبات اقتصادية عليها في حالة انضمامها الى الحلف، كما كثفت إذاعة القاهرة وإذاعة(صوت العراق الحر) حملاتها ضد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية ().

عارض الشعب اللبناني الانضمام إلى حلف بغداد بشدة، وعقد في ١٠ آذار ١٩٥٥ مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية اللبنانية المعارضة للبحث في موقف الحكومة من قضية الأحلاف، واتخذت عدة قرارات كان أهمها معارضة حلف بغداد ، ومطالبة الحكومة باتخاذ موقف صريح بعدم الدخول في هذا الحلف أو غيره من الأحلاف الأجنبية().

وفي الثالث والعشرين من الشهر نفسه طلبت الأحزاب والهيئات المؤيدة للتعاون مع الغرب الدخول في حلف بغداد، فقد أدلى (ريمون اده) ()، رئيس الكتلة الوطنية بتصريحات حول ضرورة الارتباط بالغرب من اجل المحافظة على كيان لبنان وبقائه بلداً حراً بضمانة الدول الكبرى ().

ونتيجة لذلك انقسم الشعب اللبناني في موقفه من حلف بغداد إلى فئتين الاولى معارضة تمثل غالبية الشعب والقوى الوطنية والعناصر القومية ، والأخرى مؤيدة له تتمثل بالسلطة وانصارها، وقد بحث كل فريق عن حلفاء خارجيين ، فوجدت السلطة دعما من العراق ودول الحلف، أما المعارضة فقد وجدت لها تأييدا في السعودية ومصر وسوريا ().

كان للدعم السعودي دور مهم في تأجيج الساحة اللبنانية ضد الحلف، وعملت على استعمال نفوذها وأموالها لكسب عدد من السياسيين اللبنانيين من اجل منع لبنان من الانضمام للحلف، كما مارست عن طريق العامل الاقتصادي ضغوطاً على لبنان، إذ هددت بمنع توظيف الأموال السعودية في لبنان ، وبمقاطعة الاصطياف في لبنان الذي يعد المصدر الرئيسي لدخل البلاد، الامر الذي يؤدي إلى تكبد لبنان خسائر فادحة ، وحدوث أزمة اقتصادية فيها().

كما حاولت الحكومة السعودية إتباع ذات الأسلوب الذي اتبعته في سوريا، بالتأثير على العديد من الصحف اللبنانية للتنديد بسياسة الأحلاف، ودفع أموال إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لإثارة المشاكل ضد الرئيس كميل شمعون().

ونتيجة لما تقدم ، وخشية من تفاقم الانقسام بين أبناء الشعب اللبناني ولعدم قدرته على مواجهة الضغوط السعودية المصرية ، فقد وجد الرئيس اللبناني كميل شمعون نفسه مضطرا إلى اتخاذ قرار بعدم الانضمام إلى حلف بغداد () وأعلن الوقوف على الحياد، وهو الموقف الذي جعله يستفيد من الحكومتين السعودية والعراقية في الآن نفسه()، وهكذا نرى أن الحكومة السعودية استطاعت مرة أخرى وبنجاح أن تستخدم عائدات النفط الضخمة في عزل لبنان من الانضمام في حلف بغداد.

خامسا: توظيف اموال النفط السعودي لمنع الاردن من الدخول الى حلف بغداد

اتجهت المملكة العربية السعودية بعد نصرها السياسي في سوريا ولبنان إلى التوسع في أسلوب توظيف الاموال لكسب المواقف السياسية ، ولكن هذه المرة في الأردن، فقد غدت الأخيرة ساحة للصراع بين كل من العراق وبريطانيا وتركيا من جهة ، في سعي من هذه الدول لتعويض الخسارة في سوريا ولبنان، من خلال كسب الاردن لعضوية الحلف ، والأقطار العربية المعارضة للحلف من جهة أخرى ، ويمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة معركة حلف بغداد في الاردن().

وقد ابتدأت تلك المرحلة بزيارة الرئيس التركي جلال بايار إلى الأردن بين الثاني والثامن من تشرين الأول ١٩٥٥، إذ حاول خلال الزيارة إقناع المسؤولين الأردنيين بالانضمام إلى حلف بغداد ، وقدم الوعود بالمساعدة عسكرياً واقتصادياً للأردن، حال اشتراكها في حلف بغداد().

لم تكن المملكة العربية السعودية غافلة عن تلك التطورات، إذ قامت كعادتها باللجوء بصورة مباشرة إلى أسلوب استخدام أموالها مثلما عملت في سوريا ولبنان من قبل واثبت نجاحه، إذ عملت على توزيع الأموال على الكثير من السياسيين الأردنيين لدفعهم على الوقوف بوجه حلف بغداد().

قامت الحكومة الأردنية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ بتقديم مذكرة للحكومة البريطانية تستوضح فيها عن مصير المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٤٨، وما المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي يمكن للأردن الحصول عليها في حالة دخوله في الحلف().

قامت الحكومة البريطانية رداً على تلك المذكرة في ٦ كانون الأول ١٩٥٥ بإرسال وفد عسكري لمفاوضة الحكومة الأردنية حول اليه انضمامها الى حلف بغداد وترأس الوفد جيرالد تمبلر(Gerald Templer) () رئيس أركان القوات البريطانية وبرفقة رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية مايكل روز(Michael Rose) إذ التقى الوفد الملك حسين(). ووعد تمبلر الملك بزيادة الدبابات والفرق العسكرية الاردنية، كما وعد بزيادة قيمة الإعانة المالية البريطانية من عشرة ملايين جنيه سنوياً الى اثنتي عشر ونصف المليون جنيه سنوياً، وسوف تزداد قوة الفيلق العربي بنسبة خمس وثلاثين في المئة()، كما تضمنت المفاوضات الدخول في مفاوضات عاجلة لإبدال المعاهدة الانكليزية – الاردنية، المعقودة في عام ١٩٤٨م باتفاق خاص وسوف يشمل هذا الاتفاق إعادة تأكيد عزم الدولتين على صون السلام والصداقة بينهما وانهاء المعاهدة الانكليزية – الاردنية().

وعلى الرغم من ذلك فان الملك حسين كان متردداً خشية من استعمال السعوديون اموالهم الطائلة في تأليب الرأي العام ضده، وهذا ما اكده رئيس وزراء بريطانيا حينذاك انتوني ايدن بقوله: "ومع ذلك كان جلالته واقعاً تحت تأثير الدعاية السعودية المدمرة، إذ لمس ان هناك خطراً قد يؤدي إلى فقدان الحكومة السيطرة على الرأي العام في حالة دخول الاردن حلف بغداد"().

كان قلق الملك حسين في محله، فقد لعبت الأموال السعودية دوراً كبيراً في التأثير على العديد من الصحف الأردنية حتى الرسمية منها، لمدح السياسة السعودية ونبذ سياسة الأحلاف الغربية، وبدأت صفحاتها الأولى تحمل إعلانات مناهضة لحلف بغداد كان لها الأثر الكبير في خروج المظاهرات المنددة بحكومة سعيد المفتي، وقد اعترف بذلك احد محرري تلك الصحف صراحة للممثل البريطاني في عمان بأن صحيفته قد استلمت مبالغ منتظمة من السعودية لإثارة الاضطرابات والمظاهرات في البلاد().

ونتيجة لذلك حدثت أزمة وزارية في الاردن، فبعد ان أخذت انباء الاجتماعات مع تمبلر تصل إلى إسماع الرأي العام ، عقد الوزراء المنحدرون من الضفة الغربية()، اجتماعاً قرروا فيه معارضة دخول الاردن إلى حلف بغداد ما دامت مصر وسوريا تعارضه ونتيجة لذلك قام هؤلاء بتقديم استقالتهم في ١٣ كانون الأول ١٩٥٥ ، لتستقيل الحكومة بدورها ().

كان للدعاية المصرية في حينها دور كبير في تلك الأزمة ، إذ صورت حلف بغداد بأنه وسيلة لمساعدة إسرائيل، واشارات إذاعة صوت العرب إلى أن إسرائيل سوف تنضم الى الحلف، فإذا انضمت الاردن اليه ستجد نفسها حليفة لإسرائيل دون ان تتاح لها الفرصة لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين والحدود مع إسرائيل، وكانت مصر تهدف من وراء ذلك الى إثارة الفلسطينيين الموجودين في الاردن() وكذلك منع الاردن من دخول حلف بغداد،

إذ انها سبق ان هددت في حالة دخول أية دولة عربية في الحلف فانها لن تتردد في توجيه الاعلام المصري إلى الشعب العربي في هذه الأقطار ضد حكوماته وهذا ما حدث بالفعل في الاردن().

كان للحكومة السعودية الدور الكبير في إسقاط وزارة المفتي، إذ أكدت الحكومة البريطانية ان مظاهرات الاردن ليست مظاهرات عفوية تعبر عن راي عام أردني حقيقي، بل هي مظاهرات ممولة من المملكة العربية السعودية، ومشحونة إعلامياً من مصر()، ولم يكن التقييم الأمريكي للموقف في الاردن مختلفاً كثيراً عن التقييم البريطاني، ففي الاجتماع الحادي والسبعين بعد المائتين لمجلس الأمن القومي الأمريكي في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٥٥ بين وزير المخابرات الامريكية ألن دالاس (Allen Dallas) أن الاضطرابات في الاردن ثم تحفيزها نتيجة أمرين هما الدعم المالي السعودي، والخطاب الإعلامي الملتهب من قبل إذاعة القاهرة()، وكانت النتيجة ضربة موجهة لمكانة الغرب بصورة عامة في مجمل المنطقة().

ولبيان ذلك فقد جاء في تقرير سري قدمه وزير الخارجية هارولد ماكميلان (Harold Macmillan (الى رئيس الحكومة انتوني ايدن حول مؤتمر حلف بغداد، إذ حمل الوزير البريطاني على السياسة السعودية، بقوله "ان النقطة الجديدة التي برزت بوضوح شديد من كل ما سمعته في بغداد ، ثم في بيروت، هي أن الوضع في الشرق الأوسط يتعرض للنسف والإفساد بواسطة المال السعودي ، وليس من قبيل المبالغة القول إن الأموال السعودية تنفق على نطاق واسع نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً للترويج للشيوعية في الشرق الأوسط"، وفي هذا السياق اكد ماكميلان على دور المال السعودي في مواجهة المشاريع البريطانية في المنطقة ، وكيف إن السعوديين قد مولوا بأموال النفط التي يدفعها لهم الامريكان المؤامرات ضد حلفاء الامريكان().

قامت السعودية بدور فعال في إفشال المحاولات البريطانية لضم الاردن لحلف بغداد مستخدمة أسلوب الرشوة وشراء المواقف من خلال وزيرها المفوض في عمان احد الكحيمي آبان وزارة سعيد المفتي().

بعد ذلك قام الملك بتكليف هزاع المجالي()، الذي كان متحمساً للحلف ، بتأليف الوزارة الذي أكد ببيانه الوزاري على تصميمه على ضم الاردن إلى الحلف، نتيجة لذلك واجهت حكومة المجالي موجة واسعة من المظاهرات والاضطرابات ضده()، وقد كان للحكومة السعودية دور كبير في تأجيج الأوضاع في البلاد، إذ قامت المملكة بدفع الأموال إلى بعض اللاجئين الفلسطينيين في الاردن لإثارة المشاكل ضد الملك حسين ووزارة المجالي، ومما يؤكد ذلك ان قوات الأمن الأردنية وجدت عند تفتيشها معسكرات اللاجئين الفلسطينيين آلافاً من النقود الذهبية والفضية السعودية ، وزعت من قبل عناصر سرية كرشاوى لإثارة الاضطرابات في الاردن وإزاء هذا الوضع المضطرب لم تتمكن حكومة المجالي من الصمود فأعلنت استقالتها().

كانت الحكومة البريطانية تأمل في ظل تلك التطورات بتدخل الولايات المتحدة الامريكية ، واستخدام نفوذها في السعودية لكبح جماحها عن عرقلة المشاريع الغربية، فقد ارسل رئيس الوزراء البريطاني انتوني ايدن برسالة في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٥٦ ، إلى الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور لتوضيح النشاط السعودي والأموال التي قامت المملكة بتوزيعها في الاردن، جاء فيها ان الأموال السعودية قد استطاعت كسب مواقف الكثير من الصحف في سوريا ولبنان والأردن إلى جانبها وان عددا كبيرا من وزراء ونواب هذه البلدان قد تم شراء ذممهم ومواقفهم ايضاً().

كما اتهم أنتوني أيدن السعودية بالتسبب في الاضطرابات الداخلية في الاردن في لقاء جمعة مع وزير الخارجية الأمريكي نهاية كانون الثاني ١٩٥٦، إذ أوضح إن على الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ان يعملا سوياً على دعم الاردن والوقوف بوجه تدفق الأموال السعودية التي نجحت في رشوة مسؤولين كبار في الحكومة الأردنية().

كما قام سلوين لويد في مؤتمر حلف بغداد بتقديم تقرير جاء فيه "بدأ عملاء الملك سعود المملوءة جيوبهم بالذهب بالتعاون مع الشيوعيين ضد المصالح الغربية ، على الرغم من ذلك فان الحكومة الامريكية لم تستجب لطلبات بريطانيا بل كان لموقفها الحيادي دوره الكبير في تشجيع السعودية ومصر على مقاومة حلف بغداد واستعمال مختلف الوسائل والاساليب لأبعاد العرب عنه"().

كما طرح موضوع الأموال السعودية في الاردن في الاجتماع الذي عقد في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٦ بين السفير الأردني في واشنطن عبدالمنعم الرفاعي وبين مساعد وزير الخارجية الأمريكي جورج الن (George Allen) ، حيث اعترف الرفاعي بوجود أموال يقوم الملك سعود بتوزيعها بالفعل على الشخصيات الأردنية العامة ، إلا أنها ليست "رشاوى" بل "هدايا" اعتاد الملك سعود أن يقدمها إلى الوجهاء في الأردن ، والغريب إن السفير الأردني بدا وكأنه يحث دول حلف بغداد على ان يحذوا حذو السعودية في توزيع الأموال على الشخصيات الأردنية عندما ذكر: " لو افترضنا أن ملك السعودية يستطيع أن يقدم الرشاوى فلماذا لا يفعل مثله العراقيون والبريطانيون ، خاصة أن الأخيرة لديها الخبرة الكافية في توزيع الأموال في الأردن"().

وعلى الرغم من ذلك فأن دور السعودية لم يقتصر على تقديم الدعم المادي داخل الاردن فحسب بل قامت بتحشيد قوة عسكرية بلغ عددها ٢٠٠٠ جندي سعودي على الحدود الأردنية في منطقتي(الجوف والكاف)، وشرعت بتجنيد البدو في المنطقتين مع إغرائهم بالإقبال على التجنيد بدفع رواتب خيالية انذاك تصل إلى خمسة وعشرين جنيهاً في الشهر، بهدف الضغط على الحكومة الأردنية للحيلولة دون دخولها في حلف بغداد، إذ بلغ النشاط السعودي في تلك الفترة حداً لا يطاق بالنسبة للحكومة الأردنية()، إذ وصف الملك حسين النشاط السعودي في الأزمة

الأردنية بالعبارات التالية "لقد استخدموا أموالهم في شراء الذمم في الاردن بينما كانوا يجمعون القوات المسلحة ويبنون مخازن الأسلحة على الحدود الجنوبية للبلاد" ().

وإزاء تلك الأوضاع قام الملك حسين بإسناد تشكيل الوزارة إلى سمير الرفاعي وعلى الرغم من اتخاذها تدابير صارمة ضد المحرضين على التظاهرات، الا أن المظاهرات عمت البلاد وتوالت الاضطرابات في جميع أنحاء البلاد، إذ وجد الملك حسين نفسه في وضع محرج ازاء الاضطرابات الداخلية وحملات الإعلام المصري، إذ تغيرت الحكومة الأردنية ثلاث مرات خلال شهر واحد، وبناءً على ذلك وجد الملك حسين نفسه مجبراً على إعلان امتناع الاردن عن الانضمام إلى أي أحلاف جديدة().

وبناءً على ذلك أصدرت الحكومة السعودية بياناً جاء فيه "ان المملكة العربية السعودية تبارك هذا الموقف الذي وقفه الاردن الشقيق شعباً وبرلماناً وحكومةً، وتؤكد أنَّ هذه الروح الجبارة هي روح العرب كلهم نحو هذا الحلف المشؤوم الذي فرق العرب وشتت كلمتهم"().

ورغم ذلك فقد استمر الوضع المتأزم في الاردن طوال شهر شباط وتصاعدت هذه المطالب وارتفع سقفها إلى حد المطالبة بقطع العلاقات مع العراق وبريطانيا().

وقد انتهزت المملكة العربية السعودية الفرصة للمضي قدما في إبعاد الاردن عن بريطانيا ، من خلال استغلال والدة الملك حسين الملكة زين للضغط على الملك لطرد رئيس أركان الجيش الأردني الجنرال الانجليزي جون باجوت كلوب (John Bagot Glubb)() ونتيجة لذلك اضطر الملك حسين في النهاية إلى إعفاء رئيس أركان الجيش الأردني، إذ اصدر الملك مرسوماً ملكياً في آذار ١٩٥٦ بإعفاء كلوب من منصبه وتعريب الجيش العربي، فتلقت الملكة مكافأة مالية من الحكومة السعودية قدرها(١٣٠٠٠) ألف جنيه استرليني مقابل ذلك().

ونتيجة لذلك جرت اتصالات بين حكومات الاردن وسوريا مصر والسعودية حول بذل مساعدات ماليه للأولى تعويضاً لها عن المبالغ التي تتقاضاها من بريطانيا ولأنها في حاجة ماسة للمساعدة بسبب كثرة اللاجئين عندها، إذ تم الاتفاق على أن تدفع الحكومات الثلاث للأردن ١٢ مليون جنيه ونصف المليون سنوياً، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في القاهرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧، وبذلك نجحت الأموال السعودية في عزل الدول العربية ومنعها من الانضمام إلى حلف بغداد().

الخاتمة

قامت المملكة العربية السعودية باستخدام واردات النفط من اجل خدمة مصالحها السياسية وقد ظهر ذلك بشكل واضح لمواجهة حلف بغداد ،اذ قامت المملكة بدفع الاموال الى مواطنين او مسؤولين او مؤسسات اعلامية في كل من سوريا ولبنان والاردن ليقوم هؤلاء بتبني مواقف سياسية تتوافق مع سياسة المملكة المعارضة للحلف حيث قامت المملكة بدفع مبالغ طائلة لمنع الدول العربية من الدخول اليه اذ كان للمال السعودي الدور الفعال في عرقلة مسيرة حلف بغداد ، الى الحد الذي دفع كل من بريطانيا والعراق الى الشكوى لدى الامريكيين من اجل التدخل والضغط على السعودية لتغيير اهدافها ،الا اننا يجب الا نغفل عن عامل اخر مهم من عوامل النجاح السعودي في تلك المرحلة ،وهو ان الملك سعود كان متحالفا انذاك مع جمال عبد الناصر بكل ما يمثله من ثقل معنوي وتأثير في الشارع العربي .

المصادر والمراجع